المسؤولية الجنائية لمأمور التنفيذ في النظام السعودي

مصطفى محمد بيطار هشام موفق عوض

كلية الحقوق ، قسم القانون ، جامعة الملك عبدالعزيز

المستخلص : تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جريمة منع التنفيذ من خلال بيان المسائل الأولية المتعلقة بالجريمة والعقوبات المقررة لها في نظام التنفيذ السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥٣ وتاريخ ١٣/٨/١٤٣٣هـ، والذي أخضع الموظف العام المكلف بالتنفيذ للمساءلة الجنائية.

وتتناول الدراسة تحديد نطاق مسؤولية مأمور التنفيذ، وبيان الصور المتعددة التي يمكن أن يقوم بها السلوك الإجرامي، والآراء الفقهية بشأنها. كما تتناول مفترضات هذه الجريمة سواء من حيث الأشخاص المخاطبين بالنص أو في ما يعد سناً تنفيذياً. بالإضافة إلى ذلك تستعرض الدراسة صور النشاط الجرمي والنتيجة الإجرامية ومدى لزومها في قيام المسؤولية، وكذلك الصور التي تعترض التنفيذ ولم يأت على ذكرها النص، ومدى شمولها بأحكام النظام. وفي النهاية تتناول الدراسة العقوبات المقررة للجريمة ومدى ملائمتها وكذلك مجموعة القواعد التي تحكم طلب إيقاع العقوبة على المتهم والجهة المختصة بمحاكمته.

المقدمة

تذهب النظم القانونية في العصر الحديث إلى عدم جواز أن يقتضي الشخص حقه بنفسه قهراً حتى ولو كان بيده سند تنفيذي يؤكد وجود هذا الحق، وفي حال قيامه باستيفاء حقه بنفسه، فإن عمله هذا يعد جريمة يعاقب عليها النظام. ولذلك يجب على صاحب الحق أن يستعين بالسلطة المختصة إذا رغب في تدخلها لإجراء التنفيذ الجبري طبقاً للأوضاع التي رسمها النظام. وتتمثل هذه السلطة في قاضي التنفيذ الذي يوجد في دائرة المحكمة التي

أصدرت السند التنفيذي، أو في مكان الجهة التي أنشئ المحرر في منطقتها، أو في موطن المدين، أو في موطن عقار المدين أو أمواله المنقولة (البراهيم، ٢٠٠٩م: ٤٠).

وحتى عهد قريب، لم يكن النظام السعودي يعرف نظام قاضي التنفيذ، الذي يعتبر قاضياً متخصصاً في أعمال التنفيذ، والذي يختص وحده بالإشراف والرقابة وحل كافة المنازعات التي تنشأ عن التنفيذ. حيث كان الجهاز الإداري المختص بالتنفيذ يتمثل في أمراء المناطق وإدارة الحقوق الخاصة أو الحقوق

المختلفة. كما سيؤدي إلى حسن سير العدالة، والتنفيذ على أموال المدين، والحجز على العقار والمنقول بسهولة ويسر على غرار ما هو معمول به في كثير من الدول.

وبموجب نظام التنفيذ السعودي يختص قاضي التنفيذ بسلطة التنفيذ الجبري والإشراف عليه، ويعاونه في ذلك من يكفي من مأموري التنفيذ، وتتبع أمامه الأحكام الواردة في نظام المرافعات الشرعية (المادة ٢ نظام التنفيذ). ويتولى التنفيذ وإجراءاته دائرة خاصة للتنفيذ توجد في كل محكمة عامة (المادة ٣/٨ نظام التنفيذ)، للإشراف المباشر على التنفيذ، سواء من حيث مباشرة إجراءاته أو من حيث حسم ما يثور في شأنه من منازعات^٢، وهذا لا يعني أن القضاة أنفسهم هم الذين يقومون بتنفيذ الأحكام، وإنما يتم ذلك بواسطة مأمور التنفيذ الذي يتولاه بأمر وإشراف القاضي المختص. ومأمور التنفيذ هو "الشخص المكلف بمباشرة إجراءات التنفيذ وفقاً لأحكام النظام" (المادة الأولى نظام التنفيذ).

ويحتاج قاضي التنفيذ إلى طاقم إداري مؤهل؛ بمسميات وظيفية عديدة، كمأمور التنفيذ، والكتابة، ومأمور الصندوق، وأمين حساب التنفيذ وخزينته. وأما أعوانه من خارج الجهاز العدلي فكثير ومنهم على سبيل المثال: مبلغ الأوراق القضائي، ووكيل البيع القضائي، والحارس القضائي، والخازن القضائي، وشركات متخصصة تتولى الإشراف على

المدنية (البلادي، ٢٠٠٨م: ٦٠)^١. وعلى الرغم من أن نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢١ وتاريخ ٢٠/٥/١٤٢١هـ، أفرد باباً خاصاً للتنفيذ هو الباب الثاني عشر، الذي تضمن سبعة وثلاثين مادة، إلا أنه لم ينص على تسمية قاضي التنفيذ ولم يضع أحكاماً تفصيلية توضح اختصاصاته، بل أشير إلى قاضي التنفيذ في اللوائح التنفيذية للنظام، على الرغم من أهميته في مجال فاعلية تنفيذ الأحكام القضائية، لأن هذه الأخيرة تظل حبراً على ورق إذا لم يتم تنفيذها على أرض الواقع (الشبرمي، ١٤٣١هـ: ١٤٩).

ونظراً لأهمية تنفيذ تلك الأحكام فقد صدر نظام التنفيذ بالمرسوم الملكي رقم م/٥٣ وتاريخ ١٣/٨/١٤٣٣هـ، حيث أن وجود نظام خاص بقاضي التنفيذ قائم بذاته، ويحدد اختصاصاته، وينظم قواعد التنفيذ الجبري، سيؤدي إلى التخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق قضاة المحاكم

١ - من المعلوم أن تنفيذ الأحكام القضائية في المملكة العربية السعودية لم يكن خاضعاً لنظام موحد ومتكامل قبل صدور نظام المرافعات الشرعية لعام ١٤٢١هـ. بل كان خاضعاً لمجموعة من القواعد المتناثرة التي لم تكن كافية على الإطلاق لتنظيم عملية تنفيذ الأحكام القضائية. بل إن تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية ونظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي لم يتضمنا تنظيمياً لعملية التنفيذ. واعتمد العمل إلى حد كبير على لائحة مختصرة جداً وهي لائحة تنظيم الإجراءات التي تتبع إدارات الحقوق المدنية عند المطالبة بحقوق خاصة والصادرة بقرار وزير الداخلية في ١٤٠٦/١/٢هـ.

٢ - نشر نظام التنفيذ في الجريدة الرسمية (جريدة أم القرى) في عددها رقم ٤٤٢٥ الصادر بتاريخ ١٣ شوال ١٤٣٣هـ الموافق ٣١ أغسطس ٢٠١٢م حيث نصت المادة الثامنة والتسعون على أنه: (يعمل بهذا النظام بعد مضي مائة وثمانين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية). وقد صدرت اللائحة التنفيذية للنظام بقرار وزير العدل رقم ٩٨٩٢ وتاريخ ١٧/٤/١٤٣٤هـ.

٢ - يختص قاضي التنفيذ بالفصل في منازعات التنفيذ مهما كانت قيمتها، وفقاً لأحكام القضاء المستعجل (المادة الثالثة من نظام التنفيذ السعودي).

ويبدو عظم مسؤولية مأمور التنفيذ وخطورتها إذا ما قورنت بمسؤولية أطراف الحق في التنفيذ، ذلك أن تعسف الخصم أو مماطلته في التنفيذ وإن كان أمراً مذموماً ويثير مسؤوليته، إلا أنه يمكن اعتباره أمراً متوقعاً، أما تعسف السلطة المختصة بإجراء التنفيذ أو انحراف ممثليها عمداً عن طريق الحق فإنه يعد طعناً لمن يستتجد بها طلباً لحمايتها (القصاص، ٢٠٠١م: ١٣٠).

كذلك تتجلى أهمية هذه الدراسة من أهمية عملية التنفيذ الجبري ذاتها وما يصحبها من رخص لكل من طالب التنفيذ والمنفذ ضده، فإن مجال التعسف في هذه المرحلة يكون واسعاً، خاصة مع وجود الثغرات القانونية التي يمكن من خلالها التحايل على القانون والغش (عبد التواب، ٢٠٠٩: ٥٨٥). ولعل أخطر مسألة يمكن أن تحدث بفعل التواطؤ بين موظف التنفيذ والمنفذ ضده هي عرقلة التنفيذ والتباطؤ في إجراءاته.

كما يكتسب هذا الموضوع أهميته من كونه من الموضوعات التي لم يتم تناولها بعد من قبل الباحثين في بحوثهم وذلك لحدثة الموضوع، ولذا فإن هذه الدراسة تؤدي إلى المساهمة جزئياً في تحليل علمي في مجال البحوث والدراسات القانونية يفيد الدارسين والباحثين، وكل من يتعامل مع الإجراءات المتعلقة بالتنفيذ، والقائمين على تطبيق نظام التنفيذ الجديد.

إشكالية الدراسة :

تبرز إشكالية البحث في عدة مسائل نوردتها من خلال التساؤلات التالية: من هو الموظف العام في

عملية تسليم المنقولات، ومقدم خدمة تنفيذ من القطاع الخاص (المادة ٩٣ نظام التنفيذ).

وإيماناً من المنظم في المملكة العربية السعودية بضرورة احترام الأحكام القضائية وضمان تنفيذها بوصفها من الدعائم الأساسية لدولة القانون، وما يمثلته الامتناع عن تنفيذ الأحكام أو تعطيلها - خاصة إذا قام به الموظفون العموميون المختصون بالتنفيذ - من انتهاك صارخ لمبدأ الشرعية الذي تكفل بحمايته، تدخل المنظم السعودي ليحيط الأحكام القضائية بسياج قوي يضمن احترامها ويكفل تنفيذها، فنص في المادة (٨٩) من نظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥٣ وتاريخ ١٣/٨/١٤٣٣هـ، على أنه "يعاقب الموظف العام ومن في حكمه، بالسجن مدة لا تزيد عن سبع سنوات إذا ارتكب جريمة منع التنفيذ أو إعاقته، وتعد هذه الجريمة من الجرائم المخلة بالأمانة".

أهمية الموضوع :

يستمد موضوع المسؤولية الجنائية لمأمور التنفيذ في النظام السعودي أهميته الخاصة من أهمية دور مأمور التنفيذ في عملية التنفيذ، لأنه يتولاها في كثير من الأحيان دون تدخل قاضي التنفيذ في سير الإجراءات، بحيث يبدو مأمور التنفيذ وكأنه الممثل الوحيد للدولة في عملية التنفيذ (عبد التواب، ٢٠٠٩م: ٥٨٥)، ويكون هو المهيمن على أطرافها الآخرين، ولهذا كان من الضروري وضع ضوابط حتى لا يحيد مأمور التنفيذ عن المهمة الموكلة له، ولا يتعسف في استعمال حقه في القيام بإجراء التنفيذ.

منهج الدراسة :

في ضوء الطرح المقدم لموضوع الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها وطبيعة الدراسة، وجب الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي يقوم على التفسير والنقد والاستنباط، وذلك بهدف الوصول إلى المدلول الحقيقي للنصوص محل الدراسة.

خطة الدراسة :

كنا نأمل أن نعالج مسؤولية الموظف العام ومن في حكمه عن منع التنفيذ وإعاقته، وكان هذا هو هدفنا عند اختيارنا للموضوع، ولكن نظراً لأن مأمور التنفيذ هو العامل الرئيس والعمود الفقري لعملية التنفيذ (محمود، ٢٠٠٤م: ٩٥)، ولما تنثيره كل وظيفة من خصوصية تجعل أحكامها تختلف عن الأخرى، وكذا لخطورة جريمة منع التنفيذ التي تقع من مأمور التنفيذ، وما تنثيره دراسة هذه الجريمة من إشكاليات ونقصيات، فقد آثرنا تكريس هذا البحث لدراسة المسؤولية الجنائية لمأمور التنفيذ دون سواه من الموظفين المكلفين بالتنفيذ. وسعياً للإجابة عن تساؤلات الدراسة المثارة ولتحقيق أهدافها الأساسية، واتساقاً مع المنهجية العلمية المتبعة، قمنا بتقسيم الدراسة إلى مباحث ثلاثة نتناول فيها:

المبحث الأول: مفترضات جريمة الامتناع عن التنفيذ.

المبحث الثاني: أركان جريمة الامتناع عن التنفيذ،

المبحث الثالث: الجوانب الإجرائية والجزاءات المقررة للامتناع.

صدد تطبيق أحكام المادة (٨٩) من نظام التنفيذ؟ وما هي السندات التنفيذية التي يترتب على عدم تنفيذها إثارة مسؤوليته الجنائية؟ وما هي الصور التي يقوم بها الركن المادي؟ وهل لجريمة الامتناع نتيجة إجرامية؟ وكيف نميز بين الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيره من الصور التي تعترض التنفيذ؟ وهل يمكن تطبيق نص المادة (٨٩) في حالة كون الجهة الحكومية أحد أطراف القضية المتخاصم فيها؟ وما القصد الجنائي الذي تقوم به الجريمة؟ هل هو عام أم خاص؟ وهل تقوم الجريمة في صورة غير عمدية؟ وما هي الجهة المختصة برفع الدعوى؟ والمحكمة المختصة بنظرها؟ وما هي المؤيدات التي استحدثتها هذا النظام لإلزام الموظف بالتنفيذ؟

أهداف الدراسة :

تستهدف الدراسة تسليط الضوء على جريمة منع التنفيذ أو إعاقته من خلال بيان المسائل الأولية المتعلقة بالجريمة والعقوبات المقررة لها في نظام التنفيذ السعودي، والأحكام العامة والخاصة لها، والتعريف بمأمور التنفيذ وتحديد مركزه النظامي، وتحديد نطاق مسؤوليته، وبيان الصور المتعددة التي يمكن أن يقوم بها السلوك الإجرامي، وبيان الآراء الفقهية بشأنها، وكذلك تحديد الجهة المختصة بالنظر في المسؤولية الجنائية لمأمور التنفيذ، وطرق تحريك الدعوى. وبهذا تتضح المعالم الرئيسية للمشكلة موضوع البحث، مما يسهم في تلافي أوجه القصور وتقديم الاقتراحات والحلول بشأنها.

المبحث الأول

مفترضات جريمة الامتناع عن التنفيذ

تفترض جريمة الامتناع عن التنفيذ أن يكون مرتكبها موظفاً مختصاً بالتنفيذ، وأن يكون محلها سنداً تنفيذياً مستوفياً جميع مقوماته الموضوعية والشكلية (الطناحي، ٢٠٠٨م)، في مواجهة أحد أشخاص القانون الخاص. وعدم وجود أي من هذه الشروط يترتب عليه عدم وجود الجريمة. وسيتم عرض هذه المفترضات في مطلبين، نخصص الأول للحديث عن وجود موظف عام مختص بالتنفيذ، ونخصص الثاني لدراسة السندات التنفيذية محل الامتناع.

المطلب الأول

وجود موظف عام مختص بالتنفيذ

بحسب المادة (٨٩) من نظام التنفيذ السعودي، يشترط أن يكون الجاني موظفاً عاماً، بيد أن المنظم لم يتعرض إلى تعريف الموظف العام الممتنع عن التنفيذ، وهو ذات المسلك الذي نهجه المنظم في سائر جرائم الموظفين العموميين. فالمنظم يقتصر في مجال التجريم خصوصاً في الجرائم التي تقع من الموظف على ذكر مصطلح الموظف دون تحديد المقصود به، وإزاء عدم وجود نص في الأنظمة الجنائية تحدد المقصود بالموظف العام، فإن النتيجة الطبيعية هي الرجوع إلى مفهوم الموظف العام في القانون الإداري، باعتبار أن مصطلح الموظف العام من المصطلحات التي نبتت أساساً وتبلورت في ظل القانون الإداري، ثم نقلها عنه القانون الجنائي (الليثي، ٢٠٠٩م: ٣٧٩).

وللوقوف على مفهوم الموظف العام الذي عنته المادة التاسعة والثمانون، سوف نتناول مفهوم الموظف العام في القانون الإداري، ثم مفهومه في جريمة الامتناع عن التنفيذ، والمركز القانوني لمأمور التنفيذ.

الفرع الأول

مفهوم الموظف العام في القانون الإداري

لم تتعرض الأنظمة الإدارية لتعريف الموظف العام، فنظام الخدمة المدنية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٨ وتاريخ ١٠/٧/١٣٩٧هـ، وكذلك نظام الموظفين العام الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥ وتاريخ ١/٢/١٣٩٢هـ، لم يعرّف الموظف العام. وبغياض تعريف نظامي، كان لا بد للقضاء والفقه التصدي لهذه المسألة وإيجاد تعريف للموظف العام.

وقد كان للدائرة الجزائية في ديوان المظالم دوراً هاماً في توضيح مفهوم الموظف العام، بقرار جاء فيه "إن كان نظام الموظفين العام الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٥١٢ وتاريخ ١/٢/١٣٩١هـ، لم يضع تعريفاً للموظف العام، إلا أنه من المقرر أن الموظف العام هو الشخص الذي يعهد إليه على وجه قانوني بأداء عمل على وجه الانتظام والدوام، في مرفق عام تديره الدولة أو أحد الأشخاص إدارة مباشرة"^٤.

كما ساهم الفقه في إعطاء تعريف للموظف العام، فقد استخلص بعض الشراح من نظام الخدمة

^٤ - القرار رقم ٢٨/٢ لعام ١٤٠٢هـ مجموعة القرارات الصادرة عن ديوان المظالم لعام ١٤٠٢هـ، ص ١٨١.

بالوظيفة المنصوص عليها في النظام (عوض، ١٤١٩هـ: ٥٣).

وبتوافر الشروط السابقة يكتسب الشخص صفة الموظف العام، بصرف النظر إن كان معيناً لدى الدولة بصفة دائمة أو مؤقتة، فتظل له صفة الموظف ما دام أن الوظيفة دائمة وإن كان يقوم بعمله لفترة مؤقتة.

الفرع الثاني

الموظف العام في جريمة الامتناع

لم يقف نظام التنفيذ السعودي عند اعتبار جريمة الامتناع خاصة بالموظف العام - كما سبق بيانه - بل مد نطاقها إلى من هم في حكمه، وهم فئات من الأشخاص لا يتقلدون وظيفة عامة. وقد بينت اللائحة التنفيذية للمادة (٨٩/١) من نظام التنفيذ بأن أحكام هذه المادة تسري على موظفي الشركات التي تملكها الدولة، أو تشترك في ملكيتها، وكذلك الجمعيات ذات النفع العام.

وهذا يعني مد نطاق التجريم ليشمل إلى جانب الموظفين العامين، بالمعنى الإداري، الموظفين بالقطاع العام، وكذلك الموظفين بقطاع الأعمال وغيرها من القطاعات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها الدولة بأي قدر من رأسمالها، وكذلك موظفي الجمعيات ذات النفع العام.

ويشترط في الموظف العام أو من في حكمه أن يكون مختصاً بإجراء التنفيذ، وهذا الشرط وإن لم يرد صراحة في نص المادة (٨٩) من نظام التنفيذ، إلا أن طبيعة هذه الجريمة تقتضيه، إذ لا يمكن أن يسأل شخص عن امتناع إلا أن يكون مكلفاً بواجب

المدنية واللوائح الوظيفية تعريفاً للموظف العام بأنه "الشخص الذي يشغل إحدى الوظائف العامة الخاضعة لنظام الخدمة المدنية أو أحد الأنظمة الوظيفية الخاصة كنظام الوزراء أو نظام القضاء الإداري أو لائحة المستخدمين ونحو ذلك، وذلك بالشروط والمؤهلات المطلوبة لشغل أي من هذه الوظائف" (السنيدي، ١٩٩٢م: ٢٣٣). أو "بأنه كل من يعمل بصفة دائمة أو مؤقتة في مرفق عام تديره الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة" (القباني، ١٩٨٢م: ٥٩). أو هو "ذلك الشخص الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام" (الطماوي، ١٩٥٦م: ٢٠٦). ويرى الفقه أنه يجب أن تتوفر ثلاثة شروط لاعتبار الشخص موظفاً عاماً وهي:

١- أن يكون العمل في خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة تديرها الدولة أو السلطات الإدارية بطريق مباشر.

٢- أن يكون قائماً بعمل دائم، أي أن تكون الوظيفة وواجباتها داخلة في نطاق المرفق ومقررة بصفة دائمة، يستوي بعد ذلك أن يشغلها الشخص بصفة دائمة أو مؤقتة، كما ويستوي أن يكون العمل مأجوراً أو غير مأجور، فالأجر ليس شرطاً للوظيفة (وزير، ٢٠٠٤م: ٣٢).

٣- أن يكون تعيينه من سلطة تملك ذلك نظاماً، أي أن يكون التحاق الموظف بالوظيفة قد تم بالشروط والأوضاع المقررة نظاماً، ووفقاً لأداة الالتحاق

المدنية عما ينجم عن إجراء أو عدم إجراء التنفيذ من ضرر.

يذهب جانب من الفقه إلى أن المأمور وكيل لطالب التنفيذ وذلك لأن المأمور إنما يقوم بهذا التنفيذ بناء على توجيه الخصم لهذا الإجراء، على أساس أنه وإن كان المأمور يمثل السلطة العامة، إلا أن ذلك لا ينفي أن له صفة أخرى، وهي أنه بمثابة وكيل عن الطالب لأنه يقوم بالتنفيذ بناء على طلب الدائن ولحسابه (جميعي، ١٩٦١م: ٧٠).

بينما يرى فريق آخر أن مأمور التنفيذ في قيامه بالتنفيذ يؤدي واجبه كموظف عام يلتزم من قبل الدولة بإجراء التنفيذ. وإذا كان المأمور لا يقوم بالتنفيذ إلا بناء على طلب الدائن، فليس معنى هذا أن هناك علاقة وكالة بينه وبين المأمور، وإنما معناه فقط أن الطلب يعتبر مفترضاً لقيام مأمور التنفيذ بوظيفته، تماماً كما أن الطلب القضائي يعتبر مفترضاً لقيام القاضي بوظيفته، ولم يدر بخلد أحد القول بأن القاضي وكيل عن المدعي (والي ١٩٩٣م: ١٥٧). فضلاً عن أن الوكالة مقتضاها أن يقوم الوكيل بالعمل بناء على تعليمات الموكل، والمأمور يقوم بالتنفيذ متبعاً أوامر النظام ومنفذاً ما يأمر به القاضي دون أن يكون لطالب التنفيذ أن يصدر إليه أية تعليمات في هذا الخصوص (ابراهيم ١٩٨٣م: ٢٨٤).

وفي اعتقادنا أن اعتبار مأمور التنفيذ وكيلاً عن طالب التنفيذ أمر لا يتناسب مع واقع الحال، وأن الحجج التي قدمها أصحاب الرأي الثاني هي حجج مقنعة. فنحن أمام موظف عام يقوم بالواجب الذي

قانوني يلزمه بالقيام بالعمل، والموظف المختص بالتنفيذ هو المخاطب بالنص. ويلزم لتحديد الموظف المختص الرجوع إلى القوانين المنظمة لإدارات الدولة ومصالحها. وعلى أية حال، لا يشترط أن يكون الموظف العام مختصاً وحده باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتنفيذ، وإنما يعد هذا الموظف مسؤولاً ولو كان يشاركه في إتمام عملية التنفيذ موظفون آخرون.

الفرع الثالث

المركز القانوني لمأمور التنفيذ

بالنظر إلى صلاحيات مأمور التنفيذ، نجد أن صلاحياته في التنفيذ واسعة، فعلى الرغم من أن نظام التنفيذ حدد بعض الأعمال التي لا بد أن يأمر بها قاضي التنفيذ، إلا أنه ترك لمأمور التنفيذ كثيراً من الأعمال التي لا يحتاج فيها لأمر قاضي التنفيذ، فهو الذي يتولى الإجراءات اللازمة لتنفيذ مقتضى السندات التنفيذية، وتنفيذ أوامر وتوجيهات قاضي التنفيذ، ومن ضمنها إجراءات الحجز على أموال المدين، ووضع اليد عليها، وبيعها بالمزاد العلني.

وإذا كانت أهمية دور مأمور التنفيذ في القيام بأعمال التنفيذ الجبري لم ينكرها أحد، فإن الرأي قد اختلف في بيان مركز مأمور التنفيذ حال قيامه بهذه الأعمال، هل يعد وكيلاً أو نائباً عن طالب التنفيذ؟ أم أنه موظف عام يقوم بما تمليه عليه واجبات وظيفته؟ ولا شك أن إبداء الرأي من هذه المسألة يعد مدخلاً هاماً في تحديد ضوابط مسؤولية المأمور

التنفيذية، والتي يمكن تصنيفها إلى سندات قضائية وسندات غير قضائية:

سندات التنفيذ القضائية: وهي السندات التي تصدرها الجهات القضائية أو يشترط لتنفيذها مصادقة الجهات القضائية المختصة، وذلك كالأحكام والقرارات والأوامر التي تصدرها المحاكم، أو محاضر الصلح التي تصادق عليها المحاكم المختصة، أو أحكام المحكمين الصادرة وفقاً لنظام التحكيم، أو الأحكام الأجنبية.

سندات التنفيذ غير القضائية: وهي التي يعطيها النظام قوة السند التنفيذي بذاتها دون اشتراط مصادقة الجهات القضائية عليها، وفقاً للأنظمة ذات العلاقة وذلك كالأوراق التجارية، والعقود الموثقة، أو المحررات العادية التي يصادق عليها أطراف الالتزام فيها (الشبرمي، ٢٠١٤م: ٤٦).

وقد نصت المادة التاسعة من نظام التنفيذ على بعض شروط صحة اعتبار السندات التنفيذية وقابليتها للتنفيذ بقولها: "لا يجوز التنفيذ الجبري إلا بسند تنفيذي لحق محدد المقدار وحال الاداء". ويتضح من ذلك أنه يتعين أن يتوافر في السند التنفيذي الشروط الآتية:

الشرط الأول: أن يكون السند التنفيذي متضمناً إلزاماً أو التزاماً بحق (المادة ٣/٩ اللائحة التنفيذية)، بمعنى أن يكون سنداً إيجابياً لا سلبياً، كذلك التي تتضمن عدم إثبات حق يلزم به أحد طرفي السند التنفيذي أو التي يحكم فيها مثلاً بصرف النظر عن دعوى المدعي، أو الحكم ببراءة ذمة المدعى عليه، أو الحكم بفسخ العقد، أو ثبوت

تمليه عليه مقتضيات وظيفته. وإذا كان مأمور التنفيذ لا يسأل إلا عن أخطائه الشخصية، فإن ذلك ليس بسبب كونه وكيلًا عن طالب التنفيذ، ولكنه بسبب كونه موظفاً يؤدي واجبه الذي لا يستطيع أن يتقاعس عنه. ويترتب على هذا القول، أن مسؤولية مأمور التنفيذ تحكمها نفس المبادئ التي تحكم مسؤولية غيره من الموظفين العموميين (والي ١٩٩٣م: ٨٥).

المطلب الثاني

السندات التنفيذية التي يعاقب على عدم تنفيذها

السند التنفيذي هو السند الذي يجوز التنفيذ بمقتضاه، والسندات التنفيذية التي يعاقب على عدم تنفيذها أو إعاقة تنفيذها ليست محصورة فقط بالأحكام والأوامر الصادرة عن المحاكم، والقرارات الصادرة عن اللجان القضائية وشبه القضائية، وإنما تشمل إضافة لذلك سندات تنفيذية غير قضائية. ولا بد للمعاقبة عن منع تنفيذ هذه السندات من إبلاغها إلى مأمور التنفيذ، وأن تكون في مواجهة أشخاص القانون الخاص، وسنتناول دراسة هذه الشروط في ثلاثة فروع.

الفرع الأول

شروط السند التنفيذي

الأصل هو أن يجري التنفيذ اقتضاء لحق موضوعي للدائن قبل مدينه. ويشترط نظام التنفيذ أن يتم تأكيد هذا الحق الموضوعي بواسطة عمل قانوني يتخذ شكلاً معيناً حتى ينشأ لصاحبه الحق في التنفيذ، ويطلق على هذا العمل القانوني "السند التنفيذي". وقد عدت المادة التاسعة من نظام التنفيذ السندات

الشرط الخامس: أن يكون الحكم أو الأمر القضائي قد حاز القوة التنفيذية، أي أصبح حائزاً لقوة الأمر المقضي أو صدر مشمولاً بالنفاذ المعجل، ولم يصدر حكم أو أمر من جهة قضاء مختصة بوقف التنفيذ بناءً على طعن أو منازعة في التنفيذ (المادة ١٠ نظام التنفيذ، المادة ٨/٣ اللائحة التنفيذية).

ويترتب على ذلك أن انتفاء أي شرط من هذه الشروط يؤدي إلى فقدان السند لقوته التنفيذية، وبالتالي لا يصلح أساساً كافياً لقيام الجريمة بحق مأمور التنفيذ.

الفرع الثاني

صدر أمر من قاضي التنفيذ

ينبغي لقيام جريمة الامتناع عن التنفيذ، بالإضافة إلى ما سبق ذكره، صدور أمر من قاضي التنفيذ لمأمور التنفيذ قبل إجراء التنفيذ.

فالقاعدة أن مأمور التنفيذ لا يبدأ التنفيذ الجبري إلا بعد تقديم طلب من ذي الشأن (المادة ١/٣٤ من نظام التنفيذ). ويكون ذلك بأن يقدم الدائن إلى قاضي التنفيذ طلباً بإجراء التنفيذ مرفقاً به صورة من السند التنفيذي عليها الصيغة التنفيذية التي يشترطها المنظم^٥. فإذا ما قدم الطلب إلى قاضي التنفيذ على

الملكية، مما لا تتطلب إلزام المحكوم عليه بالقيام بعمل معين، أو أداء حق ثابت، والذي يطلق عليه قضاء الترك.

الشرط الثاني: أن يكون الحق الملزم به بالسند التنفيذي محدد المقدار، فلا يكون إلزاماً بحق قابل للزيادة والنقصان كالحكم بالاستحقاق في تركة أو ريع وقف أو جبر ضرر دون تحديد لمقدار ذلك الحق، الأمر الذي من شأنه أن يأذن بحصول نزاع جديد عند التنفيذ عن القدر اللازم والكافي لتنفيذ ذلك الحق.

الشرط الثالث: أن يكون الحق الذي تضمنه السند التنفيذي حال الأداء عند التقدم بطلب تنفيذ السند التنفيذي، فلا يجوز التنفيذ الجبري لسند تنفيذي يتضمن حقاً مؤجلاً إلى أجل لم يحل بعد، أو معلقاً على شرط لم يقع بعد، فلا يجوز التنفيذ إلا إذا كان الحق لازماً وحالاً وقت التنفيذ (الشبرمي، ٢٠١٤م: ٤٧). وإذا خلا السند التنفيذي من بيان ميعاد الاستحقاق، اعتبر حال الأداء، وللمعتزض بدعوى عدم حلول الأجل، التقدم بدعوى لدى قاضي الموضوع، ولا يوقف التنفيذ ما لم يرد قرار من قاضي الموضوع بذلك (المادة ٨/٩ اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ).

الشرط الرابع: عدم مخالفة السند التنفيذي لأحكام الشريعة الإسلامية أو النظام العام للدولة. فكل سند تنفيذي مخالف للشرع كله أو بعضه، يجب عدم تنفيذ المخالف منه، وعند اعتراض طالب التنفيذ، يصدر القاضي قراراً بذلك يخضع لطرق الاستئناف (المادة ١/٩ اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ).

^٥ - نص نظام المرافعات الشرعية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م ١ وتاريخ ٢٢/١/١٤٣٥هـ على الصيغة التنفيذية في المادة الثامنة والستون بعد المائة وهي "يطلب من جميع الدوائر والجهات الحكومية المختصة العمل سعلى تنفيذ هذا الحكم بجميع الوسائل النظامية المتبعة ولو أدى إلى استعمال القوة الجبرية عن طريق الشرطة". والتي تقابل (المادة ٨/٣٤ من اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ السعودي). ويتحقق قاضي التنفيذ من وجود الصيغة التنفيذية على السند التنفيذي الوارد في الفقرات ١ و ٢ و ٣ من المادة التاسعة من نظام التنفيذ المادة ٢/٣٤. كما ويتحقق من استيفاء السندات التنفيذية الأخرى -في الفقرات ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من المادة التاسعة، الشروط النظامية، ويضع خاتم التنفيذ عليها،

ويثور التساؤل لمعرفة فيما إذا كان نص المادة سائلة الذكر ينطبق على الموظف العام إذا ارتكب جريمة منع التنفيذ أو إعاقة لحكم صادر ضد أشخاص القانون العام.

يرى البعض أن نص المادة (٨٩) ينطبق على الموظف العام إذا ارتكب جريمة منع التنفيذ أو إعاقة لحكم صادر ضد أشخاص القانون العام (الفالح، ٢٠١٢م: ١٨). وينكر آخرون أن يكون هذا مقصد واضعي النظام، حيث لم يتطرق نظام التنفيذ السعودي للجهات الحكومية فيما يخص الموضوع إلا في ثلاثة مواضع، ففي المادة (١/٢١)، استثنى أموال الدولة من التنفيذ، وفي المادة (٧١) أشار إلى شمول أحكام التنفيذ المباشر للأشخاص المعنوية إلا أنه حصرها في أشخاص القانون الخاص وأخرج أشخاص القانون العام، ثم في المادة (٨٩)، عاقب الموظف العام إذا منع التنفيذ أو إعاقة وجعلها من الجرائم المخلة بالأمانة، وهذا الموضع هو أقواها في الاحتمال (القحطاني، ٢٠١٣م).

وفي اعتقادنا أن الرأي الأخير أقرب للصواب، حيث أن موضع المادة (٨٩) في نظام التنفيذ يشير إلى شموله للموظفين الذين يعيقون التنفيذ الجبري على الأشخاص الخاصة دون العامة، أو بمعنى آخر أنه لا يقصد به حالة التنفيذ على الجهة الحكومية.

المبحث الثاني

أركان جريمة منع التنفيذ

تقوم جريمة منع التنفيذ أو إعاقة على ركنين، الأول هو الركن المادي والمتمثل في سلوك الجاني حيث

النحو السابق يجب على المأمور القيام بالتنفيذ، فإذا امتنع عن القيام بمهامه دون الاستناد إلى حجة قانونية تبرر ذلك كان مسؤولاً عن امتناعه. وبالتالي لا تقوم مسؤولية مأمور التنفيذ في حال كان عدم قيامه بالحجز الذي طلب منه راجعاً إلى عدم تسلمه السند التنفيذي أو الأمر بالحجز من طالب الحجز. وعليه يلزم لمساءلة مأمور التنفيذ المتهم بالامتناع عن التنفيذ، أن يتم إبلاغه بالسند التنفيذي، وأن يكون هذا السند مستوفياً جميع مقوماته الموضوعية والشكلية كما ذهب أحكام القضاء^٦. وإذا تمسك الموظف بعدم إعلان السند التنفيذي فإنه يجب على المحكمة أن ترد على هذا الدفع في حكمها، وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور لأنه من الدفوع الجوهرية. وقد ذهب إلى ذلك محكمة النقض المصرية حيث قضت بأن الدفع بعدم إعلان السند التنفيذي من الدفوع الجوهرية، وأن عدم مواجهته والرد عليه يترتب عليه قصور في الحكم^٧.

الفرع الثالث

أن تكون السندات في مواجهة أشخاص القانون الخاص

لا خلاف على أن الموظف العام الذي يمتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية الحائزة لقوة الشيء المقضي به، الصادرة ضد أشخاص القانون الخاص، مشمول بأحكام المادة التاسعة والثمانون من نظام التنفيذ.

متضمنا عبارة -سند للتنفيذ -مقرونا باسم قاضي التنفيذ، ومحكمته، وتوقيعه (المادة ٢/٣٤ ب من نظام التنفيذ).

^٦ - نقض مصري جلسة ١٩٩٩/٦/٦ -الطعن رقم ١٢٠٦ س ق مجلة القضاء السنة ٣١ ص ٧٧٢.

^٧ - نقض مصري جنائي جلسة ١٩٨٩/١/٢٩ مج س ٤٠ ق ٢٢ ص ١٣٦.

يظهر في شكل احجام كلي أو جزئي عن التنفيذ أو في صورة إعاقة التنفيذ، أما الركن الثاني فهو الركن المعنوي المتمثل في القصد الجرمي. وسنعمل - فيما يلي- على دراسة هذه الأركان في مطلبين: نخصص أولهما لدراسة الركن المادي، ونخصص الثاني لدراسة الركن المعنوي.

المطلب الأول

الركن المادي

يقصد بالركن المادي الصورة المادية للجريمة كما رسمتها القاعدة الجنائية، أي تلك الصورة التي يتخذها السلوك الإنساني مادياً حتى يمكن وصفه بالجريمة. ويتمثل الركن المادي للجريمة موضوع الدراسة إما بنشاط ايجابي (إعاقة التنفيذ) أو سلبي (منع التنفيذ). ويترتب على هذا النشاط أثر يتمثل في صورة ضرر ما، أو في صورة خطر يهدد المصالح المراد حمايتها بنصوص التجريم.

وسوف نفصل الكلام عن صور الركن المادي للجريمة في فرعين: الأول لمنع التنفيذ، والثاني لإعاقة التنفيذ.

الفرع الأول

منع التنفيذ

الامتناع يمثل الصورة السلبية أو الشكل السلبي للسلوك الانساني، والذي يتمثل من وجهة النظر القانونية بتوقف عن الحركة، أو القيام بحركة مغايرة لما هو مفروض على الشخص أن يقوم به (شعبان، ١٩٨١م: ٢٤٤)، ويثير مفهوم جريمة الامتناع عن التنفيذ وشروط قيامها وكذا النتيجة الإجرامية عديد من التساؤلات نتناولها فيما يلي:

أولاً: مفهوم الامتناع وشروطه

يذهب بعض شراح القانون إلى تعريف الامتناع بأنه "إحجام عن أداء واجب أو عمل يفرضه القانون" (عوض، ١٩٩٢م: ٥٨). واستمد بعض الشراح من تعريف الامتناع تعريفاً لجريمة الامتناع عن التنفيذ، فعرفوه بأنه "الإحجام الكلي أو الجزئي عن تنفيذ حكم قضائي واجب التنفيذ من جانب الموظف العام المكلف قانوناً بتنفيذه بقصد عدم وصول الحق الثابت بالحكم لمن تقرر له" (حميدة، ٢٠٠٥م: ٣٤). ويؤخذ على هذا التعريف أنه جعل محل الامتناع مقتصرًا على الاحكام القضائية دون سواها من السندات التنفيذية، وقد سبقت الإشارة إلى أن السندات التنفيذية التي يعاقب على عدم تنفيذها أو إعاقة تنفيذها ليست محصورة فقط بالأحكام الصادرة عن المحاكم والقرارات الصادرة عن اللجان القضائية وشبه القضائية، وإنما تشمل إضافة لذلك سندات تنفيذية غير قضائية وفقاً للمادة التاسعة من نظام التنفيذ.

وعليه يمكن تعريف الامتناع عن التنفيذ بأنه: الإحجام الكلي أو الجزئي عن تنفيذ سند تنفيذي واجب التنفيذ، من جانب الموظف العام المكلف قانوناً بتنفيذه، بقصد عدم وصول الحق الثابت بالحكم لمن تقرر له.

ويتضح من التعريف، أنه يتطلب لقيام جريمة الامتناع عن التنفيذ توافر شروط جرائم الامتناع عموماً، فيشترط إحجام الجاني عن إتيان فعل ايجابي معين، وهو القيام بالتنفيذ الجبري على أموال المدين، وأن يوجد واجب قانوني يلزمه بالقيام

الامتناع البسيط، وهو الامتناع المجرد الذي لا تعقبه نتيجة، والثانية جرائم الامتناع ذات النتيجة والتي يتطلب لقيام ركنها المادي أن يعقب الامتناع نتيجة إجرامية، ويصطلح على تسمية هذا النوع (بالترك).

ويختلف الامتناع أو الإحجام عن الترك في صورة النتيجة التي تترتب على كل من هاتين الجريمتين، فالجريمة السلبية (الامتناع) لها نتيجة قانونية هي المساس بالمصلحة المحمية وليس لها نتيجة مادية، ومثالها إحجام الشاهد عن أداء الشهادة التي كلف بأدائها، وامتناع القاضي عن الحكم في الدعوى، وإحجام الملتزم بالنفقة عن الوفاء بالتزامه. ويعني ذلك أن الجريمة السلبية في صورة الامتناع لا يفترض ركنها المادي سوى ذلك الإحجام.

أما الجريمة الإيجابية التي تقع بطريق الترك فتترتب عليها نتيجة إجرامية، تتمثل في تغيير يطرأ على العالم الخارجي، يتمثل فيها الاعتداء على حق أو مصلحة (الصيفي، ٢٠١٠م: ١٦٢)، ومثاله امتناع الأم عن إرضاع طفلها فتترتب عليه موته أو الإضرار بصحته، وامتناع حارس سجن عن تقديم الطعام أو الشراب إلى السجن فتترتب على ذلك موته. فالركن المادي لجرائم الترك، يتطلب بالإضافة إلى الامتناع أن تحدث نتيجة إجرامية، وأن يثبت توافر علاقة سببية بين الامتناع وهذه النتيجة.

ونظراً لأهمية النتيجة وما لها من أثر في العقاب فإن ذلك يقتضي أن نحدد إلى أي الطائفتين تنتمي جرائم الامتناع عن تنفيذ السندات التنفيذية، إلى

بالعمل، وهذا الواجب القانوني الذي يترتب على مخالفته المسؤولية الجنائية مصدره -بلا شك- نص المادة (٨٩) من نظام التنفيذ التي تعاقب الموظف الممتنع عن تنفيذ حكم قضائي. وبالإضافة إلى هذا المصدر هناك الصيغة التنفيذية للحكم والتي تلزم الموظف في القيام بالتنفيذ.

ولا بد أخيراً من كون هذا الامتناع إرادياً، بمعنى أن يصدر عن المتهم ابتغاء تحقيق غاية معينة (حسني، ١٩٨٦م: ١١). وهذه الغاية هي منع استيفاء الدائن حقه الثابت في السند من المدين قهراً عنه. ولا يهتم القانون بالامتناع ولا يربط عليه آثاره ما لم يؤسس هذا الامتناع على إرادة. فالإرادة إذاً عنصر جوهري في الامتناع، ولكي تنتج آثارها في تكوين السلوك الإجرامي لدى الجاني لا بد أن تكون هناك علاقة سببية بين إرادة الجاني وبين الفعل السلبي المتمثل في الامتناع.

ثانياً: النتيجة الإجرامية

النتيجة الإجرامية هي "الأثر الذي يترتب على السلوك الإجرامي، وهي العدوان الذي ينال المصلحة أو الحق الذي يقرر له القانون حماية جنائية" (أبو خطوة، ٢٠٠٥م: ٢٢٦). فالنتيجة في مفهومها المادي عبارة عن التغيير الذي يحدث في العالم الخارجي كأثر للسلوك الإجرامي، لذا يجب أن ترتبط النتيجة بالسلوك الذي أدى إليها برابطة السببية. وهناك جرائم لا يشترط لقيامها تحقق نتيجة معينة، بل إن مجرد حدوث السلوك الإجرامي كاف لتوافر الركن المادي، لذا يقسم الفقهاء الجرائم السلبية على أساس النتيجة الإجرامية إلى طائفتين: الأولى جرائم

الأثر المترتب على النشاط، وتتمثل هنا في ضرر معنوي وهو الاعتداء على الحق الذي يحميه القانون. وهذا الرأي يأخذ بالمفهوم القانوني للنتيجة والذي يتميز عن النتيجة بمفهومها المادي أو الضرر المادي المترتب على النشاط (الليثي، ٢٠٠٩م: ٣٩٢).

ووفقاً لما سبق، فإننا لا نرى اختلافاً بين الرأيين، فهناك اتفاق على أن جريمة الامتناع عن التنفيذ هي جريمة سلبية بحتة، وإن كان هناك اختلاف حول النتيجة فهو اختلاف ظاهري حيث أن الرأي الأول لا يتطلب ترتب نتيجة مادية والرأي الثاني يستلزم وقوع نتيجة قانونية، والنتيجة القانونية ليس لها مظهر خارجي وتتحقق بمجرد مخالفة أوامر القانون.

وبناء عليه، فإن امتناع الموظف المختص بالتنفيذ عن تنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية الأخرى، والمنصوص عليها في المادة (٨٩) من نظام التنفيذ، تعتبر من جرائم الامتناع المجرد (الإحجام)، وبالتالي فإن الجريمة تكون تامة بمجرد الامتناع بصرف النظر عن حدوث نتيجة إجرامية معينة كأثر لهذا الامتناع، إذ يستوي وقوع نتيجة أو عدم وقوعها على الإطلاق.

ثالثاً: صور الامتناع عن التنفيذ

يتخذ الامتناع عن التنفيذ صور متعددة، لعل أهمها الامتناع الكلي والامتناع الجزئي. وقد يتخذ صورة التأخير في التنفيذ. وفيما يلي نعرض لهذه الصور ومدى شمولها بنص المادة التاسعة والثمانون من نظام التنفيذ.

جرائم الامتناع البسيط أم إلى جرائم الترك؟ وهل يتوقف العقاب على تحقيق النتيجة أم لا؟ للإجابة عن هذا التساؤل، نرى أنه من الضروري بيان الآراء الفقهية، ثم توضيح رأينا في الموضوع.

انقسم الفقه في صدد هذه المسألة إلى اتجاهين: الأول يرى بأن جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام تقوم تامة بمجرد الامتناع، وبصرف النظر عن حدوث نتيجة معينة كأثر لهذا الامتناع، إذ يستوي في نظر هؤلاء وقوع نتيجة أو عدم وقوعها على الإطلاق.

ويبرر أنصار هذا الرأي موقفهم بأن الوظيفة تفرض على الموظف الالتزام بالقيام بالعمل المطلوب منه القيام به، وفي حال امتناعه عن القيام بهذا العمل فإنه يكون أهلاً لتطبيق العقوبة عليه، ذلك أن الموظف ملزم قانوناً بأن يقوم بهذا العمل حتى لا ينشئ عن امتناعه عن القيام به واستخدام ما له من سلطات ضرر اجتماعي (حميدة، ٢٠٠٥م: ٢٧٤). فهؤلاء يرون أن امتناع الموظف عن القيام بالعمل المكلف به قانوناً يفترض احتوائه على نتيجة إجرامية، تتمثل في الضرر الذي ينشئ حتماً عن مخالفة أوامر الشارع، ولذا يجب أن يكون محلاً لتوقيع العقاب عليه دون البحث في مدى توافر هذه النتيجة من عدمه.

بينما يذهب رأي آخر إلى تطلب وقوع النتيجة كأثر للسلوك الاجرامي، وتتمثل في حرمان المدين من استيفاء حقه عن طريق التنفيذ الجبري. وأنصار هذا الرأي يأخذون بالمدلول القانوني للنتيجة، ويستندون إلى أن النتيجة شرط لكل جريمة تامة. فالنتيجة هي

١- منع التنفيذ الكلي أو الجزئي

تتوافر مسؤولية الموظف عن جريمة الامتناع سواء كان الامتناع كلياً، كأن يمتنع مأمور التنفيذ عن تنفيذ الحكم بكل ما يتضمنه من التزامات، كما لو أخفى المأمور الصورة التنفيذية للحكم من أجل أن يحرم صاحب الحق من حقه في التنفيذ، أو كما لو تعمد التأخر في إجابة طلب الدائن توقيع الحجز على مدينه حتى يسمح لهذا المدين بإخفاء كل أمواله التي تقبل الحجز، أو أن يكون جزئياً، كأن يقوم مأمور التنفيذ بتنفيذ شق من الحكم فقط أو بند من بنوده، دون أن ينفذ البنود الأخرى^٨.

إلا أن المشكلة تنثور إذن في معرفة الوقت الذي بانقضائه يعتبر الموظف ممتنعاً عن التنفيذ - سيما إذا أخذنا بالرأي القائل إن الامتناع لا يتطلب حدوث نتيجة إجرامية- فما هي المدة التي يستدل من انقضائها أن الموظف سيء النية وممتنع عن التنفيذ؟

خلا نظام التنفيذ ولائحته التنفيذية من مدة يستدل من انقضائها أن الموظف سيء النية وممتنع عن التنفيذ. كما لا يوجد معيار منضبط يحدد متى يعد التأخير عن التنفيذ امتناعاً. وخلو النظام من مدة محددة للتنفيذ يفيد باعتقادنا أمور منها:

الأول: التزام مأمور التنفيذ بإجراء التنفيذ وفقاً للأوضاع المقررة في النظام متى طلب منه ذلك، فإذا امتنع المأمور عن التنفيذ دون الاستناد إلى حجة قانونية تبرر ذلك يكون مسؤولاً عن امتناعه.

الثاني: التزام المأمور باتخاذ ما يلزم من الوسائل عن حدوث مقاومة مادية تعوق التنفيذ، إذ يجب عليه اتخاذ جميع الوسائل التحفظية لمنع اختلاس أو تهريب الأموال المراد التنفيذ عليها، وأن يطلب معونة القوة العامة لإجراء التنفيذ بالقوة الجبرية.

الثالث: أن مدة التنفيذ هي المدة التي تتناسب مع ما يلزم اتخاذه من خطوات عملية نحو التنفيذ، وهذه مسألة تختلف من حالة إلى أخرى، لذا ينبغي أن يترك تقديرها للمحكمة التي تنتظر الجريمة.

وبناء عليه، يلزم منح الموظف مهلة معقولة لتنفيذ الحكم، أي مهلة تتناسب والقيام بإجراءات التنفيذ، فإذا كانت المدة التي تأخر فيها الموظف عن التنفيذ معقولة ويتطلبها السير العادي للأمر، فإنه لا يتوافر القصد الجنائي عند الموظف المختص بالتنفيذ، وبالتالي لا مسؤولية على تأخره، وهذا ما أيدته محكمة النقض المصرية^٩.

٢- التأخير في التنفيذ

قد يأخذ الإحجام صورة مماطلة من جانب الموظف في التنفيذ، ويتمثل ذلك في أن يعطي الموظف مواعيد لصاحب الشأن للتنفيذ ثم يماطله في ذلك، فلا ينفذ الحكم خلال المواعيد المتفق عليها، وعلى سبيل المثال إذا تراخى مأمور التنفيذ في إنشاء ملف للتنفيذ بشأن طلب قدم إليه من أحد ذوي الشأن، مما تسبب في تهريب المطلوب الحجز عليه لأمواله وضياع فرصه طالب التنفيذ في حجزها. فهل تعد

^٨ - نقض جنائي (مصري) في الطعن رقم ٢٠٨٦ لسنة ٥٩ من جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٩٠، ص ٤١.

^٩ - هذه الصور ذكرها الفقهاء في صدد الحديث عن جريمة امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة ضدها.

المماطلة والمراوغة من جانب مأمور التنفيذ صورة من صور منع التنفيذ؟

ذهب جانب من شراح القانون إلى اعتبار التراخي في التنفيذ صورة من صور السلوك الإجرامي في جريمة الامتناع عن التنفيذ (جيرة، ١٩٧١م: ٥٨٤) (كامل، ١٩٥٤م: ٢٧١). وذهب البعض الآخر خلاف ذلك، فلا يعتبر التراخي في التنفيذ والتأخر فيه امتناعاً عن التنفيذ، ويستندون في رأيهم هذا في أن التراخي في التنفيذ وإن كان يدخل في المعنى الواسع للامتناع عن التنفيذ، إلا أنه لا يمكن اعتباره كذلك قانوناً، إلا إذا تم النص عليه صراحة (عبد اللطيف، ١٩٧٧م: ٥٧).

وميزة الرأي الأخير أنه يؤدي إلى عدم مسألة الموظف الممتنع عن التنفيذ، إذا سارع بعد رفع الدعوى الجنائية ضده بتنفيذ الحكم محل الاتهام، إذ يعتبر في هذه الحالة متأخراً في التنفيذ وليس ممتنعاً عنه.

أما المنظم السعودي فقد حسم هذه المسألة عندما قرر في المادة الخامسة والتسعين من نظام التنفيذ أن "للمتضرر من المماطلة في إجراءات التنفيذ؛ إقامة دعوى في مواجهة المتسبب أمام قاضي التنفيذ لتعويضه عما لحقه من ضرر". ويفهم من ذلك أن المنظم السعودي أخرج صراحة صورة المماطلة في التنفيذ ولم يعتبرها صورة من صور المنع، كما لم يرتب على التأخير في التنفيذ مسؤولية جنائية، وإنما جعل للمتضرر من المماطلة في التنفيذ الحق في إقامة دعوى مدنية أمام قاضي التنفيذ للمطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر.

ومع صراحة النص فإننا نعتقد بأن استبعاد المادة (٨٩) لحالات التأخير في التنفيذ من نطاق التجريم يمنح مأموري التنفيذ الرخصة في التأخير والتراخي في التنفيذ، بل ويجعلهم - إذا ما رغبوا في تعطيل تنفيذ الأحكام - ينتهجون أسلوب التأخير والتباطؤ بدلاً من الامتناع الصريح عن التنفيذ والذي يخضعهم لنطاق التجريم الوارد في المادة (٨٩) من نظام التنفيذ.

الفرع الثاني

إعاقة التنفيذ

سبق وذكرنا بأن جريمة الامتناع عن التنفيذ هي جريمة سلبية، يكفي فيها اتخاذ الموظف المختص بالتنفيذ موقفاً سلبياً بالامتناع عن التنفيذ، بعد إبلاغه بالسند التنفيذي ودون سبب مشروع.

أما جريمة إعاقة التنفيذ فهي جريمة إيجابية، تستلزم وقوف الموظف المختص بالتنفيذ أو من له الرئاسة عليه موقفاً إيجابياً من التنفيذ، يترتب عليه عرقلة التنفيذ بتعطيله أو وقف تنفيذه. ووسيلة ذلك أن يأتي الموظف عملاً إيجابياً مخالفاً بذلك نص النظام الذي ينهى عن إتيانه وينص على عقابه، مما يتوافر فيه تعريف الجريمة الإيجابية فيضع الموظف المختص أو رئيسه المباشر العراقيل في سبيل التنفيذ، ومثاله الإيعاز للمنفذ ضده بتهريب أمواله ونقلها أو إصدار أمراً صريحاً بوقف التنفيذ أو إعاقته (عطية، ٢٠٠٩م: ٨٢).

كما ينبغي الإشارة إلى أن جريمة إعاقة التنفيذ أو تعطيله إما أن تصدر من الموظف المختص بالتنفيذ، أو من رئيسه المباشر، أو من رئيسه

وبناء على هذا الأصل العام فإن جريمة منع التنفيذ من الجرائم العمدية، ولا تقوم بالخطأ مهما كانت درجته لعدم ورود ذلك صراحة في نص المادة (٨٩) موضوع دراستنا.

فالركن المعنوي في جريمة منع التنفيذ يتخذ صورة القصد الجنائي، ولا يكفي لقيام هذه الجريمة توافر القصد الجنائي العام، بل لا بد أيضاً - بالنسبة لجانب من الفقه - من توافر القصد الجنائي الخاص والمتمثل في انصراف نية الموظف إلى تحقيق نتيجة خاصة، وهي الحيلولة دون تنفيذ حكم قضائي بغير سبب مشروع.

وسوف نتحدث عن عناصر القصد الجنائي العام والقصد الخاص على التفصيل التالي.

الفرع الأول

عناصر القصد الجنائي العام

يلزم لقيام المسؤولية الجنائية أن يحيط الجاني علماً بكل العناصر الأساسية التي تتكون منها الجريمة كما حددها النظام. فيجب إذن أن يحاط علم الجاني بوجود السند التنفيذي، وأن هذا السند واجب التنفيذ لأنه يدخل في اختصاص الموظف. ويستمد الجاني العلم بالاختصاص بالتنفيذ بطريقتين:

الأولى: إذا كانت الوحدة التي تم تعيين الموظف فيها تختص أصلاً بتنفيذ السندات التنفيذية، أي أن طبيعة عملها كذلك، فإن قرار التعيين في هذه الوحدة الإدارية، يفترض علم الجاني بأنه مختص بتنفيذ الأحكام القضائية.

الثانية: إذا تم توزيع الموظف بعد التعيين على وحدة من الوحدات الإدارية التي يكون لها

الأعلى، ويجوز فيها الاشتراك من هؤلاء جميعاً لأن الاشتراك متصور في الجرائم الايجابية، خلافاً لجريمة الامتناع عن التنفيذ التي لا يتصور صدورها إلا من الموظف المنوط به إجراء التنفيذ (عبد اللطيف، ١٩٧٧م: ١١) (حسن، ١٩٦٤م: ٣٤٣). وهنا يثار التساؤل حول مسؤولية الرئيس الإداري عن سكوته ووقوفه موقفاً سلبياً مما يقوم به مرؤوسه من امتناع عن التنفيذ.

إن التفسير الحرفي للمادة (٨٩) يفيد عدم مساءلة الرئيس الإداري للموظف المختص بالتنفيذ عن سكوته عما يقوم به مرؤوسه من امتناع عن التنفيذ، ذلك أن المادة سالفة الذكر عاقبت الموظف العام ومن في حكمه على "منع التنفيذ أو إعاقته"، ولا تعاقب على عدم استعمال الموظف لسلطته للحيلولة دون وقف تنفيذ الأحكام، وإن كان يمكن مساءلة الرئيس الإداري عن جريمة إعاقة التنفيذ إذا قام بإصدار أمر كتابي أو شفوي بوصفه مستغلاً سلطته الوظيفية (بركات، ٢٠٠٨م: ١٩١).

المطلب الثاني

الركن المعنوي

لا يكفي لقيام الجريمة إسنادها مادياً إلى شخص معين، وإنما يلزم أيضاً إسنادها معنوياً، بمعنى أن تتوافر بين مرتكب النشاط وبين الجريمة رابطة نفسية.

والقاعدة أن الشخص لا يسأل جنائياً عما يأتيه من أفعال مجرمة إلا أن يأتيه متعمداً، ولا يعاقب عليها إذا ارتكبها مخطأ، ما لم يكن الشارع قد قرر عقوبة لمن ارتكبها عن غير عمد (فرحات، ١٩٨٤م: ٢٥١)

الفرع الثاني

القصد الخاص

يثور التساؤل حول ما إذا كان المنظم يستلزم للعقاب على هذه الجريمة توافر قصد خاص لدى الجاني. يتجه جانب من الفقه إلى تطلب قصد خاص، وهذا القصد يتمثل في انصراف نية الموظف إلى تحقيق نتيجة خاصة، وهي الحيلولة دون تنفيذ الحكم القضائي بدون سبب مشروع، فيكون في هذه الحالة سيء النية أو يكون مدفوعاً إلى عرقلة التنفيذ بنزعة شخصية، ومن ثم فإن الجريمة لا تكتمل إذا ما ثبت أن الموظف لم يقصد تحقيق هذه النتيجة (عبد اللطيف، ١٩٧٧م: ٥٣)

بينما يتجه فريق آخر إلى عدم تطلب قصد خاص لقيام هذه الجريمة، فيكفي بالنسبة لهم توافر القصد الجنائي العام، وحجتهم في ذلك أن القانون يعاقب على الامتناع عن التنفيذ ذاته دون أن يتطلب حدوث نتيجة لأن النتيجة تختلط مع الفعل، بالإضافة إلى أن النتيجة في هذه الجرائم نتيجة قانونية، تتمثل في الضرر الذي يصيب المحكوم له من جراء عدم التنفيذ، فهي ليس لها مظهر خارجي يمكن التحقق من وجوده، هذا إلى جانب أن كل حكم قضائي لم ينفذ يترتب عليه إصابة من صدر لصالحه بضرر، فالضرر في هذه الجريمة مفترض نظراً لأن الحكم القضائي يحمل بين طياته حقاً لمن صدر لصالحه، فإذا منع هذا الحق فلا شك أنه يصاب بضرر (حميدة، ٢٠٠٥م: ٢٩٧).

ونميل إلى الرأي الأخير القائل بعدم تطلب قصد خاص، وذلك أنه بالإضافة إلى ما قدمه أنصار هذا

اختصاص بالتنفيذ، بناء على قرار إداري من رئيس العمل، فلا يفترض علم الموظف بالاختصاص إلا بعد التوقيع على ذلك القرار (حميدة، ٢٠٠٥م: ٢٩١). كذلك يجب أن يحاط الجاني علماً بأن امتناعه عن تنفيذ الحكم القضائي يترتب عليه حرمان صاحب الحق من الحق الذي قرره له النظام، وأقره بذلك القضاء، أي يعلم بالنتيجة المتوقعة عن فعله. أما العلم بأن نظام التنفيذ يعاقب على فعل امتناع الموظف عن تنفيذ الحكم القضائي فهو مفترض في حق الفاعل فلا يقبل منه الاعتذار بجهل القانون^{١٠}. كما يجب أن تتجه إرادة الجاني إلى السلوك الإجرامي المتمثل في الامتناع، وتتضح إرادة الجاني من التصرفات التي يقوم بها، كأن يعلن بالحكم القضائي ثم يماطل في التنفيذ، أو يخفي الحكم لكي ينكر إعلانه به، أو يطلب من المحكوم له مستندات لا صلة لها بتنفيذ الحكم بقصد عرقلة التنفيذ.

كما يجب أن تتجه إرادة الجاني إلى تحقيق النتيجة، وهي حرمان طالب التنفيذ من الحق الذي قرره له الحكم القضائي عن طريق القضاء، وهذا إلى جانب أن تتجه إرادة الجاني إلى قبول ما يترتب على فعله من نتائج، فيتوقع أن فعله هذا يترتب عليه ضرر بالمحكوم له ومع ذلك يقبل هذا التوقع إرادياً، نظراً لأن عدم توقع النتيجة الإجرامية ينفي المسؤولية الجزائية.

^{١٠} - محكمة القضاء الإداري (مصر) ١٩٥١/٢/٧ القضية ٤٦٤ لسنة ٣ ق مج أحكام مجلس الدولة للقضاء الإداري، س ٥، ص ٥٨٤-٥٨٦، رقم ١٢٣.

الفرع الاول

الجهة المختصة برفع الدعوى

تحريك الدعوى الجزائية هو أول عمل إجرائي يتم اتخاذه بصدد جريمة، ويبدأ به طرح الخصومة أمام المحكمة الجزائية للمطالبة بتوقيع العقاب. وقد أوضحت المادة (٨٧) من نظام التنفيذ السعودي الطريق النظامي في تحريك هذه الدعوى، وأن ذلك يكون ابتداء من قاضي التنفيذ بإحالة إصدارها، وإما بناء على بلاغ من الذي أصابه الضرر من جراء المخالفة لأحكام النظام، كالدائن أو المحكوم له بالتنفيذ المباشر ونحو ذلك.

وقد أوضحت اللائحة التنفيذية للمادة (١/٨٧) بأنه إذا كانت إحالة القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام من قاضي التنفيذ بطلب رفع الدعوى العامة، فيتعين إقامتها وإحالة الأوراق للمحكمة المختصة بعد إجراء التحقيق، ولا يجوز والحالة هذه حفظ المعاملة لعدم كفاية الأدلة مثلاً (الشبرمي، ٢٠١٤م: ٣١٨).

أما بالنسبة لدعوى الحق الخاص المتولد من الجريمة، والذي يصيب المجني عليه وينشأ له حقاً في طلب التعويض، فالأصل أن يطالب المضرور بهذا التعويض بموجب دعوى مدنية يرفعها أمام قاضي التنفيذ (المادة ٩٥). واستثناء يجوز للمضرور من الجريمة المطالبة بهذا التعويض أمام القضاء الجزائي بالتبعية للدعوى الجزائية.

ومن استعراض نظام الإجراءات الجزائية السعودي الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢ وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ، في الفصل الخامس من الباب

الرأي من حجج وأسانيد، فإن القصد الخاص ينبغي أن يكون واضحاً من عبارة النص، الذي يفيد هذا المعنى باستعمال ألفاظ أو عبارات معينة، وإذا لم يفصح النص عن تلك النية الإجرامية المحددة، وجب الرجوع إلى الأصل والاكتفاء بالقصد العام. كما أن اشتراط القصد الخاص، يتضمن التيسير على المتهم، والتشديد على هيئة الحكم، الأمر الذي يؤدي إلى إفلات الكثير ممن يرتكبون هذه الأفعال من العقاب.

المبحث الثالث

الجوانب الإجرائية والجزاءات المقررة للامتناع

إذا توافرت أركان جريمة الامتناع عن التنفيذ يجب تطبيق العقوبات المقررة لها في المادة (٨٩) من نظام التنفيذ. ولكن قبل الحديث عن العقوبات المقررة للموظف الممتنع عن التنفيذ، يتعين علينا أن نشير إلى مجموعة القواعد التي تحكم طلب إيقاع العقوبة على المتهم والجهة المختصة بمحاكمته.

المطلب الأول

الاختصاص بدعوى منع أو إعاقة التنفيذ

جاء في المادة السابعة والثمانين في الفصل الثالث من نظام التنفيذ السعودي على أنه "تختص المحاكم الجزائية بالنظر في إيقاع العقوبات الواردة في هذا النظام، وترفعها هيئة التحقيق والادعاء العام بناء على إحالة إصدارها قاضي التنفيذ أو بلاغ من المتضرر".

ونتناول فيما يلي دراسة الجهة المختصة برفع الدعوى ضد مأمور التنفيذ، ثم المحكمة المختصة بنظرها على النحو الآتي.

أنه "المجني عليه أو من ينوب عنه، ولوارثه من بعده، حق رفع الدعوى الجزائية في جميع القضايا التي يتعلق بها حق خاص، ومباشرة هذه الدعوى أمام المحكمة المختصة، وعلى المحكمة في هذه الحالة تبليغ المدعي العام بالحضور".

ولكن يثور التساؤل لمعرفة فيما إذا كان لهيئة التحقيق والادعاء العام أن ترفع دعوى الامتناع من تلقاء ذاتها ودون تقديم شكوى أو بلاغ من المتضرر؟

أجابت المادة السابعة عشرة من نظام الإجراءات الجزائية السعودي الجديد لعام ١٤٣٥هـ، بأن من حق هيئة التحقيق والادعاء العام رفع الدعوى الجزائية والتحقيق في الجريمة إذا رأت مصلحة عامة في ذلك. وبناء عليه متى رأت الهيئة أن في تحريك الدعوى العامة مصلحة عامة فإنها يجب أن تتبشّر في تحريكها، وهذه المصلحة العامة تقديرية للهيئة تقدرها حسب ظروف كل جريمة (شناق، ٢٠١٣م: ٧٧).

الفرع الثاني

الجهة المختصة بالمحاكمة

تختص المحاكم الجزئية بالنظر بجرائم التعزيرات، واستثناء أناط المنظم السعودي الدوائر الجزائية في ديوان المظالم بالنظر في بعض القضايا الجزائية مثل جرائم التزوير والرشوة والجرائم المنصوص عنها في المرسوم الملكي رقم (م/ ٤٣) وتاريخ ١٣٧٧/١١/٢٩هـ، والجرائم المنصوص عليها في نظام مباشرة الأموال العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٧٧) وتاريخ ١٣٥٩/١٠/٢٣هـ،

السادس لأحكام الادعاء بالحق الخاص في المواد (١٤٧ إلى ١٥٣) نستخلص ما يلي:

حق من لحقه ضرر من الجريمة هو أو من يحل محله في رفع دعوى الحق الخاص أمام المحكمة الجزائية التي تنتظر الجريمة التي ترتب عليها الحق الخاص.

أن هذا الحق غير مقيد بمرحلة معينة تكون عليها الدعوى الجزائية، حتى ولو رفض طلب الحق الخاص أثناء مرحلة تحقيق الجريمة التي سببت الضرر الخاص.

أنه لا اعتبار لقيمة ما يطالب به من حق خاص. وحق المضرور من الجريمة في اللجوء إلى القضاء الجزائي للمطالبة بالتعويض يكون بإحدى وسيلتين: الأولى: إما أن يتدخل أمام القضاء الجزائي أثناء نظر الدعوى الجزائية عن جريمة الامتناع التي سببت له هذا الضرر والتي إقامتها هيئة التحقيق والادعاء العام.

الثانية: أن يطرق المضرور بنفسه مباشرة القضاء الجزائي بطريق الادعاء المباشر، في الفرض الذي لا تكون هيئة التحقيق والادعاء العام قد رفعت الدعوى بشأن الجريمة التي وقعت، وبالتالي فإن الادعاء المباشر من المضرور يعد وسيلة من الوسائل التي أتاحتها المنظم السعودي لتعويض المجني عليه عن الضرر الذي ناله من ارتكاب الجريمة، والذي يترتب عليه تحريك الدعويين الجزائية والمدنية معاً (عطية، ٢٠٠٩م: ٨).

كما أن المادة السادسة عشرة من نظام الإجراءات الجزائية السعودي الجديد لعام ١٤٣٥هـ، تنص على

المطلب الثاني

العقوبات المقررة لجريمة الامتناع عن التنفيذ

تعد المسؤولية الجنائية من أقوى المؤيدات في مجال العمل على احترام تنفيذ الأحكام القضائية للموظف الممتنع عن التنفيذ، حيث يترتب على انعقاد هذه المسؤولية فقدان حريته وعزله من وظيفته، ولا شك أن ذلك يحمل الموظف على الاحترام الكامل للأحكام القضائية، والمصارعة إلى تنفيذها. وطبقاً لنص المادة (٨٩) من نظام التنفيذ فإن عقوبة الامتناع عن تنفيذ الأحكام هي السجن لمدة لا تزيد عن سبع سنوات، وتعد الجريمة من الجرائم المخلة بالأمانة.

وقد اكتفى النص بوضع حد أعلى للسجن، وهو سبع سنوات، دون أن يحدد حداً أدنى، ولا صعوبة في تحديد الحد الأدنى لعقوبة السجن كعقوبة تعزيرية في الشريعة الإسلامية، فهي يوم واحد. ولكن ما الأثر الذي يترتب عليه اعتبار الجريمة من الجرائم المخلة بالأمانة؟

إن اعتبار الجريمة من الجرائم المخلة بالأمانة يترتب عليه الحرمان من العودة إلى الوظيفة العامة وفقاً لما ورد في المادة ٤/هـ، من لائحة التعيين في الوظائف العامة الصادرة برقم ٩٢١/١ وتاريخ ١٤٢٤/٩/٧ هـ، ويكون الحرمان بالنسبة للموظف العام المحكوم بجريمة من الجرائم المخلة بالأمانة لمدة ثلاث سنوات، حيث يشترط لدخول تلك الوظيفة أن يكون الشخص (غير محكوم عليه بحد شرعي أو بالسجن في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، حتى يمضي على انتهاء تنفيذ الحد أو السجن ثلاث

وجرائم انتحال صفة رجل السلطة العامة الوارد بنظام عقوبات انتحال صفة رجل السلطة العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٦ وتاريخ ١٤٠٨/٩/٨ هـ.

ومع صدور نظام القضاء الجديد الصادر بالمرسوم الملكي م/٧٨ تاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ، أصبح اختصاص الفصل في دعاوى الحق العام للمحاكم الجزائية (المادة ٢٠)، كما تم نقل اختصاص النظر في الجرائم التي تنتظر من الدوائر الجزائية في ديوان المظالم إلى القضاء العادي بحيث تتولى المحاكم الجزائية المستحدثة الاختصاص المقرر للدوائر الجزائية في ديوان المظالم (الشيخلي، ٢٠١٠م: ٤٣). فقد نصت المادة (١٢٨) من نظام الاجراءات الجزائية السعودي الجديد لعام ١٤٣٥ هـ، على أنه "مع عدم الاخلال باختصاصات المحاكم الأخرى تختص المحكمة الجزائية بالفصل في جميع القضايا الجزائية".

وانسجماً مع هذا التطور التشريعي في تشكيل السلطة القضائية واختصاصها، فقد قررت المادة (٨٧) من نظام التنفيذ أن الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى التي تقام على الموظف الممتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية هي المحاكم الجزائية. وبناءً عليه، فإن على أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام إقامة الدعوى الجزائية بناءً على إحالة من قاضي التنفيذ إلى المحكمة الجزائية التي لها النظر في الدعوى وفي إيقاع العقوبات المقررة للجرائم الواردة في هذا النظام.

سنوات على الأقل). ولكن هل يترتب على اعتبار الجريمة من الجرائم المخلة بالأمانة عزل الموظف حكماً من وظيفته؟

قررت المادة (١٤/٣٠) من اللائحة التنفيذية لنظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٩) وتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠هـ، أنه "يفصل الموظف بقوة النظام في الحالات التالية:

أ- الحكم بالإدانة في حد شرعي.

ب- الحكم بالسجن في جريمة مخلة بالشرف والأمانة.

ج- الحكم بالسجن مدة تزيد عن السنة.

وبناء على المادة (١٤/٣٠) سالفة الذكر، فإن المحكوم بالسجن في إحدى الجرائم المخلة بالشرف والأمانة يفصل من وظيفته بقوة النظام.

غير أن لائحة انتهاء الخدمة الصادرة بموجب قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٨١٣/١ وتاريخ ١٤٢٣/٨/٢٠هـ، قد حلت محل جميع المواد الواردة باللائحة التنفيذية لنظام الخدمة المدنية من المادة (١/٣٠) حتى المادة (١٧/٣٠) وضمنت اسباباً لفصل الموظف من وظيفته ليس من بينها الجرائم المخلة بالشرف والأمانة.

فقد جاء في المادة الثانية عشر من لائحة انتهاء الخدمة "يفصل الموظف بقوة النظام ويعتبر الفصل لأسباب تأديبية في الحالات الآتية:

١- إذا صدر بحقه حكم شرعي من جهة قضائية مختصة، مكتسب للصفة القطعية، مصرح فيه بثبوت ارتكابه موجب حد من الحدود الشرعية، ومعاقبته بالجزاء حداً.

٢- إذا صدر بحقه حكم شرعي مكتسب للصفة القطعية بارتكاب موجب القصاص في النفس.

٣- إذا صدر عليه حكم من جهة قضائية مختصة مكتسب للصفة القطعية مصرح فيه بالإدانة والحكم بالعقوبة في الجرائم التالية: (الرشوة - التزوير - الاختلاس - التهريب أو الترويج أو المتاجرة بالمخدرات أو المسكرات).

٤- إذا حكم عليه بعقوبة السجن لمدة تزيد على سنة.

ولا يؤثر وقف تنفيذ العقوبة الأصلية المحكوم بها على تطبيق هذا الحكم.

فالمادة الثانية عشر من لائحة انتهاء الخدمة قيدت حالة فصل الموظف في بعض الجرائم التعزيرية التي يحكم عليه فيها بالسجن.

وبناء عليه، لا مجال لعزل الموظف الممتنع عن التنفيذ من وظيفته في ظل لائحة انتهاء الخدمة إلا في حالة أن يتدخل المنظم بتعديل تشريعي، إما لنص المادة (٨٩) من نظام التنفيذ بحيث تصبح العقوبة السجن والعزل من الوظيفة، أو بإضافة جريمة منع التنفيذ إلى قائمة الجرائم الواردة في الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشر من لائحة انتهاء الخدمة وهي (الرشوة - التزوير - الاختلاس - التهريب أو الترويج أو المتاجرة بالمخدرات أو المسكرات).

وبخلاف ذلك لا نرى سبيلاً إلى عزل الموظف من وظيفته إلا إذا حكم عليه بعقوبة تزيد عن السنة، عملاً بما قرره الفقرة الرابعة من المادة الثانية عشر

من لائحة انتهاء الخدمة، ولكن هنا ليس لأن جريمته مخلة بالأمانة وإنما لاعتبار آخر.

الخاتمة

تناول الباحثان في هذه الدراسة موضوعاً في غاية الأهمية، يتعلق ببيان المسؤولية الجنائية لمأمور التنفيذ في نظام التنفيذ السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥٣ وتاريخ ١٣/٨/١٤٣٣هـ، والذي أخضع الموظف العام المكلف بالتنفيذ للمساءلة الجنائية.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يبرز الباحثان أهمها على النحو التالي:

أولاً: أظهرت الدراسة توسع المنظم السعودي في نطاق التجريم، سواء من حيث الأشخاص المخاطبين بالنص أو المحل الذي يقع عليه. فمفهوم الموظف العام ليس مقصوراً على الموظف العام بالمفهوم الإداري وإنما يشمل أشخاصاً ليسوا موظفين بحسب هذا المفهوم، وهم المكلفون بإدارة المرافق، كما هو الحال في المشاريع المشتركة والمرافق التي تديرها الدولة بنظام الاستغلال غير المباشر وغيرهم. كما توسع النظام في ما يعد سناً تنفيذياً، فبعد أن كانت السندات التنفيذية محصورة في سندات التنفيذ القضائية أضيف إليها سندات التنفيذ غير القضائية، وهي التي يعطيها النظام قوة السند التنفيذي.

ثانياً: جرم المنظم امتناع الموظف المختص بالتنفيذ عن تنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية، بصرف النظر عن حدوث نتيجة إجرامية معينة كأثر لهذا الامتناع.

ثالثاً: لم يضع المنظم معياراً محدداً يمكن من خلاله معرفة الوقت المناسب للتنفيذ، والذي بانقضائه يصبح الموظف ممتنعاً عن التنفيذ، كما لا يوجد معيار منضبط يحدد ذلك.

رابعاً: أستبعد المنظم من نطاق المسؤولية الجزائية حالات التأخير في التنفيذ، ورتب على هذه الحالة مسؤولية مدنية عن الأضرار التي تترتب على التأخير عن التنفيذ ينظرها قاضي التنفيذ.

خامساً: يفهم من نص المادة (٨٩) من نظام التنفيذ شموله للموظفين الذين يعوقون التنفيذ لمصلحة طالب التنفيذ وليس للجهات الحكومية المنفذ عليها، أو بمعنى آخر أنه لا يطبق في حالة كون الجهة الحكومية أحد أطراف القضية المتخاصم فيها، وإنما كجهة تقوم بالتنفيذ فقط.

واستناداً لما سبق، يوصي الباحثان بما يلي:

أولاً: ضرورة مد نطاق التجريم الوارد في المادة (٨٩) ليشمل إلى جانب حالة الامتناع العمدي حالات التأخير العمدي في التنفيذ، وذلك حتى لا يمنح مأموري التنفيذ الرخصة في التأخير والتراخي في التنفيذ، بل ويجعلهم - إذا ما رغبوا في تعطيل تنفيذ الأحكام - ينتهجون أسلوب التأخير والتباطؤ بدلاً من الامتناع الصريح عن التنفيذ، والذي يخضعهم لنطاق التجريم الوارد في المادة (٨٩) من نظام التنفيذ.

ثانياً: ضرورة مد نطاق التجريم ليشمل الموظف الممتنع عن تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارة أو إعاقتها بشكل يكفل احترام أحكام القضاء وسيادة النظام.

ثالثاً: إن عبارة "تعد من الجرائم المخلة بالأمانة" الواردة في المادة (٨٩) لا قيمة لها في ظل لائحة انتهاء الخدمة، لذا نرى أنه يجب أن يتدخل المنظم السعودي بتعديل تشريعي، إما لنص المادة (٨٩) من نظام التنفيذ بحيث تصبح العقوبة السجن والعزل من الوظيفة، أو بإضافة جريمة منع التنفيذ الى قائمة الجرائم الواردة في الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشر من لائحة انتهاء الخدمة.

رابعاً: ضرورة تفعيل الجزاءات على الموظفين عن الانحراف والتعسف في إجراءات التنفيذ، وضرورة عناية القضاء بدعاوى التعويض عن هذه الانحرافات.

وأخيراً يمكننا القول بأن المأمور هو العامل الوحيد في إجراءات التنفيذ، وهو بالتالي يحمل على كاهله عبئاً ثقيلاً، وإذا تمكن من تنفيذ الأحكام القضائية بنسبة عالية تحققت العدالة، وإذا كان العكس يجهض مشروع إصلاح العدالة وتخسر الدولة رهانها وتفقّد ثقة المتقاضين. وبالتالي فإن تدخل المنظم السعودي من خلال إثارة المسؤولية الجنائية للموظفين العموميين المختصين في التنفيذ الذين يمتنعون عن تنفيذ الأحكام القضائية يعد من أفضل الوسائل التي تكفل احترام الأحكام القضائية، وتفرض الالتزام بتنفيذها.

قائمة المراجع :

أولاً: الكتب القانونية

- إبراهيم، محمد محمود (١٩٨٣م) أصول التنفيذ الجبري على ضوء المنهج القضائي، دار الفكر العربي، القاهرة.
- أبو خضرة، أحمد شوقي (٢٠٠٥م) شرح الاحكام العامة لقانون العقوبات، القاهرة، دار النهضة العربية.
- البلادي، يحيى ساعد (٢٠٠٨م) الحقوق المدنية مفهومها، اختصاصاتها، وواجباتها في المملكة العربية السعودية، دار المأثر للنشر المدينة المنورة.
- القصاص، عيد محمد (٢٠٠١م) المسؤولية عن التنفيذ الجبري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م.
- الصيفي، عبد الفتاح مصطفى (٢٠١٠م) الأحكام العامة للنظام الجنائي في الشريعة الإسلامية والقانون، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية.
- السنيدي، عبدالله راشد (١٩٩٢م) مبادئ الخدمة المدنية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، ط٥، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية.
- القباني، بكر (١٩٨٢)، الخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- الشيخلي، عبد القادر (٢٠١٠م) شرح نظام القضاء ونظام ديوان المظالم، مطبوعات شركة بن محفوظ للمحاماة، الطبعة الأولى.
- الشبرمي، عبد العزيز عبد الرحمن (٢٠١٤م) شرح نظام التنفيذ مدار الوطن للنشر الطبعة الأولى.
- الطناحي، محمود محمود (٢٠٠٨م) المقومات الموضوعية والشكلية للسند التنفيذي، دار الفكر والقانون بالإسكندرية، ٢٠٠٨م.
- الطماوي، سليمان (١٩٥٦م) مبادئ القانون الإداري نظرية المرفق العام وعمال الإدارة، القاهرة.
- الليثي، محمد سعيد (٢٠٠٩م) امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة ضدها، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.
- بركات، علي رمضان (٢٠٠٨م) خصوصيات التنفيذ الجبري في مواجهة الدولة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- جميعي، عبدالباسط (١٩٦١م) " التنفيذ"، دار الفكر العربي.
- حسني، محمود نجيب (١٩٨٦م) جرائم الامتناع والمسؤولية الجنائية عن الامتناع، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.
- حميدة، عبد الله حسين (٢٠٠٥م) المسؤولية الجنائية للموظف لامتناع عن تنفيذ الاحكام القضائية دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى.
- شناق، زكي محمد (٢٠١٣م) الوجيز في نظام الاجراءات الجزائية السعودي، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة.
- عبدالتواب، أحمد إبراهيم (٢٠٠٩م) الإساءة في إجراءات التقاضي والتنفيذ في قانون المرافعات المصري والفرنسي دراسة تأصيلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر.

- عطية، حمدي رجب (٢٠٠٩م) الادعاء المباشر ضد الموظف العام في الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- عوض، محمد محيي الدين (١٤١٩هـ) الرشوة شرعاً ونظاماً موضوعاً وشكلاً، ط١، مطابع الولاء الحديثة.
- عوض، عوض محمد (١٩٩٢م) الوجيز في قانون العقوبات ط١ دار الكتب المصرية القاهرة.
- فرحات، محمد نعيم (١٩٨٤م) شرح القسم الخاص في التشريع الجنائي الإسلامي، مكتبة الخدمات الحديثة، جدة.
- محمود، سيد أحمد (٢٠٠٥م) أصول التنفيذ الجبري وفقاً لقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية، الجزء الأول عناصر التنفيذ الجبري ومقدماته، الطبعة الأولى.
- والي، فتحي (١٩٩٣م) التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية.
- وزير، عبد العظيم مرسي (٢٠٠٤م) شرح قانون العقوبات-القسم الخاص-الجزء الأول، ط٣ دار النهضة العربية، القاهرة.
- ثانياً: الرسائل العلمية والمقالات:
- ١-رسائل الماجستير والدكتوراه :
- البراهيم، عبد العزيز صالح (٢٠٠٩م) اختصاصات قاضي التنفيذ وتطبيقاتها في النظام السعودي، رسالة ماجستير - قسم العدالة الجنائية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
- جيره، عبد المنعم عبد العظيم (١٩٧١م) آثار حكم الإلغاء -دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.
- شعبان، ابراهيم عطا (١٩٨١م) النظرية العامة لامتناع في الشريعة والقانون الجنائي الوضعي، (رسالة دكتوراه) مقدمة الى كلية الحقوق جامعة القاهرة.
- ٢-المقالات:
- القحطاني، أسامة سعيد (٢٠١٣م) نظام التنفيذ الجديد...ثورة ضد المحتالين، الوطن اون لاين.
- <http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=13886>
- الفالح، بندر بن عبد الرحمن (٢٠١٢م) تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري، المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الادارية في الدول العربية، المنعقد في أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ١١-١٢ ايلول.
- الشبرمي، عبد العزيز عبد الرحمن (١٤٣١هـ) قضاء التنفيذ، مجلة العدل - تصدرها وزارة العدل في المملكة العربية السعودية - السنة السابعة والاربعون رجب السنة الثانية عشرة، ص١٤٩.
- حسن، عيد الفتاح (١٩٦٤م) تعطيل تنفيذ الحكم القضائي، مجلة العلوم الادارية، السنة ٦، العدد الأول يونيو، ص٣٤٣.

عبداللطيف، زكريا مصيلحي (١٩٧٧م) جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام عمداً، مجلة إدارة قضايا الحكومة، السنة ٢١، العدد ٣، ١٩٧٧م، ص ٥.

كامل، حسن (١٩٥٤م) أحكام الإلغاء، مجلة القانون والاقتصاد، عدد سبتمبر، ص ٢٧١.

Criminal Liability of Enforcement Officer under the Saudi Law

Moustafa Bitar

Hesham Awad

Abstract: The study aims to shed light on the crime of preventing the execution of judgements through the statement of preliminary issues relating to the crime and the penalties prescribed in the Saudi Execution Law issued by the Royal Decree No. M / 53 of 13/8/1433, which is subjected by the public official in charge of the execution of criminal responsibility. The study addresses the scope of the bailiff responsibility, the statement of the multiple cases that can be carried out by the criminal behavior, and the juridical point of views concerning them. The study also addresses the presuppositions of this crime, both in terms of people concerned by the text and what is considered as an executive support. In addition, the study reviews the cases of criminal activity, the outcome of the crime and it's extent and its degree of obligation in terms of responsibility, as well as the cases that prevent the execution which have not been mentioned in the text, and that are concerned by the provisions of the law.

In the end, the study addresses the penalties prescribed for the offense and their suitability, as well as the set of rules that govern the application of the sentence on the accused and the competent authority to judge him.